مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كميليكا انموذجا
اسم الكاتب: أ.م.د. احمد عدنان عزيز، علياء محمد طارش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/305
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كيمليكا انموذجا

ا.م.و. احمد عدنان عزيز (*) علياء محمد طارش (**)

ملخص البحث :

إن العدالة بوصفها مصطلحاً هي ضد الجور والظلم، ترمي إلى منع الشر الكامن في الظلم عن طريق تطبيق مجموعة من القواعد سواء كانت أعراف أم قوانين، والعدالة استقطبت أهتمام المفكرين منذ العصور القديمة والوسطى والحديثة، فكانت العدالة هي محور اهتمامهم، ولقد طرح الفلاسفة عدة نظريات لتفسير العدالة، ومن هؤلاء الفلاسفة هو الفيلسوف الامريكي جون رولز الذي طرح مفهوم خاص للعدالة في كتابه الذي طرحه عام ١٩٧١م (نظرية في العدالة) الذي أحدث ضجة كبيرة في الأوساط الفلسفية والاجتماعية والسياسية، وانقسم حوله المفكرون على مؤيد ومعارض، وأن هذه الضجة كانت دليل على أهمية هذا الكتاب، وقدم رولز بعد ذلك كتاب العدالة كأنصاف اعادة صياغة عام ٢٠٠١م، الذي قدم فيه الكثير من الأفكارعن العدالة، أما المفكر المعاصر الآخر الذي تناول فكرة العدالة هو الفيلسوف الكندي ويل كيمليكا الذي نظر إلى العدالة من زاوية ثقافية، وحاول أن يقدم مفهوم خاص للعدالة في كتابه " أوديسا التعددية الثقافية " الذي تحدث فيه عن العدالة والتعدد الثقافي والتسامح، ولقد نبه ويل كميكا إلى أهمية حقوق الأقلية التي تعاني الظلم، فأشار إلى طغيان الأغلبية في السياسات الديمقراطية وطمس معالم وحقوق الأقلية .

(*) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع الفكر السياسي.

(**) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، فرع الفكر السياسي.

المقدمة

لقد كانت العدالة منذ القدم وعلى مر العصور المختلفة محور أهتمام الفلاسفة والمفكرين ، إذ أنها ترد مرادفة لكلمة الحق وهي أحد مظاهر الحق ، وتوصف العدالة بأوصاف عديدة ، وفي مقدمتها أنها أنصاف ومساواة وخير وهي مرادف للظلم، والعدالة هي التي تضمن الحقوق وتعززها ، ومن دون العدالة تضمحل هذه الحقوق مما يجعل الانسان يعيش في مجتمع يحكمه قانون الغاب ، ولقد جذبت فكرة العدالة أهتمام كثير من الفلاسفة بدأً بسقراط وأفلاطون وأرسطو وصولاً إلى المفكرين المعاصرين، تعرض للعدالة العديد من الفلاسفة والمفكرين بشكل أما متداخل ومتقارب، أو بشكل مغاير ومتقاطع ، وبالنسبة للبحث عن العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر عند نماذج البحث المختارة جون رولز وويل كميلكا ، فكلا المفكرين تناولا نظرية العدالة من إذ المفهوم والمبادئ والنقد والتأثر بشكل مختلف في بعض الاحيان ، ومتداخل في احياناً آخرى ، دون أن يكون هنالك تطابق كلي بينهما .

إذ كان لجون رولز مفهوم خاص للعدالة طرحه في كاتبه عام ١٩٧١م الموسوم (نظرية العدالة) ، مما أثار ردود عديدة في الأوساط الفكرية والسياسية والاجتماعية بين معاض ومؤيد ، كما قدم رولز في كتابه (العدلة كإنصاف: اعادة صياغة) عام ٢٠٠١م، العديد من الأفكار عن العدالة.

أما ويل كيمليكا فقد نظر إلى العدالة من زاوية ثقافية ، وحاول أن يقدم مفهوماً خاص عن العدالة أورده في كتابه (أوديسيا التعددية الثقافية) ، الذي تحدث فيه عن العدالة وعلاقتها بالتعدد الثقافي والتسامح والتعايش ، وقد نبه فيه ويل كيمليكا إلى أهمية حقوق الأقلية التي تعاني الظلم ، فأشار إلى طغيان الأغلبية في الأنظمة السياسية المتبرقعة بالديمقراطية وطمسها لحقوق الأقليات .

اشكالية البحث: تعد العدالة في الفكر السياسي الغربي مفهوماً اشكالياً من إذ التناول الفكري عن جون رولز وويل كيمليكا كأنموذجين معاصرين ينقد أحدهما الآخر مما يعزز

أن الوصول إلى مفهوم مطلق للعدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر شيء لا يمكن اثباته .

فرضية البحث: الاجابة المفترضة عن سؤال البحث الرئيس تتمثل بأن العدالة في الفكر الغربي المعاصر، لها رؤية وتناول يختلف من مفكر إلى آخر ، ومنهم جون رولز وويل كيمليكا قد تتطابق في بعض النتائج والأهداف ، على الرغم من اختلاف المقومات والدلالات .

مداخل ومناهج البحث: ولمحاولة أثبات الفرضية مع مراعاة الأشكالية نستخدم مداخل ومناهج للبحث تتمثل بالمنهج التحليلي، والمدخل التاريخي بالرجوع إلى جذور فكرة العدالة من خلال المفكرين والفلاسفة اليونانيين، كما يتم استخدام المنهج المقارن في طرح المباينات والمقاربات بين رؤية جون رولز وويل كيمليكا إلى العدالة ، والنقد لهذه الرؤية من زاوية مقارنة.

أما هيكلية البحث: فيتم تقسيمه على ثلاثة مباحث، كل مبحث يحتوي على مطلبين، في المبحث الاول سنتناول فيه مفهوم العدالة في الفكر السياسي الغربي في مطلبين، المطلب الاول نتناول فيه تعريف العدالة لغةً واصطلاحاً، والمفاهيم المقاربة للعدالة، أما المطلب الثاني فخصص لبحث المرتكزات والجذور التاريخية للعدالة ، أما المبحث الثاني سنتناول فيه العدالة في فكر جون رولز ، في مطلبين المطلب الاول السيرة الذاتية والفكرية لجون رولز، المطلب الثاني سنتناول فيه العدالة من منظور جون رولز، أما المبحث الثالث فخصص لبحث فكرة العدالة عند ويل كيمليكا، إذ يحتوي المطلب الأول نبذة عن حياة ويل كيمليكا وأهم مؤلفاته، وفكرته عن العدالة، أما المطلب الثاني فخصص لنقد العدالة عند جون رولز وويل كيمليكا .

المبحث الاول :– مفهوم العدالة في الفكر السياسي

المطلب الاول :– سنتناول في هذا المطلب ثلاثة محاور أساسية

١ – تعريف العدالة لغة

العدالة في اللغة هي مصدر لفعل عدل يعدل هذا الجذر في معاجم اللغة هو نقيض الجور كما في قوله تعالى " فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا " ، وقيل العدل ما قام في النفوس فهو مستقيم [١] .

أما القاضي عبد الجبار المعتزلي عرف العدل من الفعل عدل يعدل عدلاً ، وقد يذكر به ويراد به الفعل، ويذكر ويراد به الفاعل، إذا أستعمل في الفعل على ما قيل توفير الحق واستيفاء الحق منه، وأما إذا استعمل في الفاعل فهو فاعل هذه الامور، وأن ضد العدل الجور أي نقيضه، ويقال قوم جورة أي قوم ظلمة[٢].

((وورد في تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي قوله في العدل لغة: هو الأمر المتوسط بين الافراط والتفريط))[٣]، وقيل العدل مصدر بمعنى العدالة المساواة بين الأشياء غير المتساوية [٤]، والاعتدال والاستقامة وهو الميل إلى الحق [٥] .

حتى فعل عدل في "عدل عن" بمعنى تخلى عن فعل ، أو تراجع عن القيام به ، إنما يفيد معنى التفكير بالأمر ووزنه قبل القيام به إلى درجة رجحان العدول عنه ... وعكس العدل هو الجور والظلم وليس الـ "لا . عدل" كما في اللغة الانجليزية، ففي تلك اللغة نجد في مقابل كلمة (**justice** كلمة **injustice**)[٦].

٢ – تعريف العدالة اصطلاحاً

في البداية أن العدالة هي من المصطلحات التي لا يوجد عليها اتفاق كغيرها من المصطلحات ولا يمكن ادراك معناها إلا من خلال الإطار العام للمجتمع الإنساني، لأن كل مجتمع له أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الخاصة به .

سقراط يعرف العدالة: ((هي الفضيلة الاجتماعية وأن وسيلة تحقيقها هي إطاعة قوانين الدولة التي تحمي من العبودية))[٧] .

وأن الفرد حسب رأيه لا يكون صالحاً إلا إذا رضخ للقوانين حتى وأن كانت سيئة [٨]، وإن التعريف العام لمعنى العدالة كما عرفت في عصور الانسان المختلفة بأنها لا تزيد عن كونها "إعطاء ذي حق حقه" وهذا التعريف العام يضم في جوانبه تحقيق العدالة بين الأفراد من جهة والمحافظة على حقوقهم الطبيعية من جهة اخرى[٩].

وبهذا يمكن القول أن العدالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالميدان السياسي للدولة وذلك عن طريق القضاء، فكلما اقتربت النظم والقوانين من مفاهيم العدالة، كلما كان القضاء عادلاً وومن ثم سوف ينعكس ذلك على عدالة النظام السياسي [١٠] .

كما عرفت العدالة ((إلى خاصية ما هو صحيح من إذ المعنى حينما تتحدث خصوصاً عن الانصاف والمساواة من خلال القرار الذي يعطي للدول التجسيد والفاعلية)) [١١].

٣- المفاهيم المقاربة للعدالة

مفهوم العدالة من المفاهيم المتداخلة والمتقاربة مع مفهوم الإنصاف والمساواة

أ- مفهوم الإنصاف

هناك مصطلح آخر يتلازم على الدوام مع مصطلح العدالة، وهو مصطلح الإنصاف، إذ يتشابه تعريف هذا المصطلح بشكل كبير مع تعريف مصطلح العدالة، فالإنصاف هو احساس يدل على كل ما هو عادل، ويفضي إلى أعطاء كل ذي حق حقه[١٢].

ب – مفهوم المساواة

المساواة هي مصطلح يلازم مفهوم العدالة ، ويقصد به المساواة بين الناس أمام الشرع والقانون، والمساواة في الحقوق والواجبات والمساواة في تقلد المناصب العامة ،والمساواة في الحصول على المكاسب والامتيازات والمنافع ، ولا تمييز بين الأفراد بسبب لونهم أو أصلهم[١٣]، كذلك تعني المساولة تساوي الجميع في الحقوق العامة، والواجبات الشرعية وكل ما يتعلق بكل بحقوق الأفراد، بلا فرق بين الرجل والمرأة، ويتساوى الجميع بالجزاء الواحد للعمل الحسن والعقاب الواحد للعمل السيء[١٤]، فالمساواة تعني أن يتمتع الجميع بحقوق وواجبات متساوية، وأنه إذا شعر

الجميع بالمساواة الحقيقية فيما بينهم، فأن ذلك يدفعهم إلى الحيوية والنشاط والتفاعل والتنافس الشريف فيما بينهم[١٥]، وكثيراً ما تفهم المساواة بأنها مساواة اقتصادية ومساواة في الثروة وتوزيع السلع، وهذا الموضوع مطروح دائماً في جدول اعمال العالم، ففي داخل الدول وفيما بين الدول على حد سواء ثمة من يطالب بتخصيص السلع بإذ يحصل كل شخص على كمية متساوية منها[١٦]، ثم أنه يوجد جوانب عدة مختلفة للمساواة وقد بين ذلك "عدلاً" في المحاكم و"انصافاً" بالكلام العام ، ومن هنا تبقى خطوة ليست بالبعيدة لبلوغ المساواة المدنية التي تتصل بالمواطنة وحق الانتخاب للجميع[١٧].

يتبين مما سبق أن مفهوم العدالة هو مفهوم مرتبط بمفاهيم آخرى ، ومن هذه المفاهيم هي الانصاف والمساواة وإلى غير ذلك من المفاهيم الاخرى ... وأن هدف كل دولة هو العمل الدؤوب على توفير الحياة الكريمة لمواطنيها ، وتوفير الأمان لهم اضافة إلى توفير العمل لكل مواطن كي يصل إلى السعادة والكمال [١٨].

المطلب الثاني :- المرتكزات والجذور التاريخية للعدالة

سنتناول في هذا المطلب محورين أساسيين هما مرتكزات العدالة اضافة إلى الجذور التاريخية لها وكالآتي :

أولاً: مرتكزات العدالة

أ- التكافؤ في الفرص: مبدأ تكافؤ الفرص بالمعنى البسيط يشير إلى التساوي بين جميع أفراد المجتمع في المجالات المختلفة، في مجال التعليم والعمل وغيرها من مجالات الحياة المختلفة، إذ أن مبدأ تكافؤ الفرص ذو مناحي وأبعاد أكبر لا تقتصر على مجال دون آخر، وتكافؤ الفرص في المجتمع هو أحد الوسائل التي تساعد على تحقيق العدالة الإجتماعية وتقليل الهوة بين كافة أطياف وفئات المجتمع [١٩] .

ب- التوزيع العادل للموارد والاعباء (العدالة التوزيعية): ويتم من خلال محورين هما التوزيع العادل للموارد والاعباء، من خلال نظام الاجور والدعم والتحولات ودعم الخدمات العامة، وبالذات الخدمات الصحية والتعليمية، ويتحقق ذلك من خلال عدد

من المحاور التي يتم من خلالها توزيع الدخل، واعادة توزيعه داخل المجتمع والمحور الاول لتحقيق هذا الهدف هو إصلاح هيكل الدخول والاجور [٢٠] ، ويختص المحور الثاني بنظام الضرائب الذي يعيد توزيع الدخول من خلال طريقة توزيع الاعباء الضريبية، وكلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحى تصاعدي يتناسب مع المقدرة التكليفية للممولين، فان النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة في تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية [٢١] .

ج- المساواة: تعد المساواة من أهم مرتكزات العدالة، إذ تؤدي إلى ازالة التمايز بين الطبقات الأمر الذي يقود إلى المزيد من الحرية والمساواة بين الناس، وأن بين المساواة والحق السياسي علاقة قوية، بإذ إذا نفي أحد الاثنين لن تأخذ الثانية وقتاً طويلاً قبل أن تختفي تلقائياً [٢٢].

د- تكافؤ الحماية: مصطلح مشتق من التعديل الرابع عشر، البند (١٨٦٨) والذي ينص على أنه لا يجوز لأية ولاية " ان تحرم اي شخص ضمن ولايتها القضائية مثل الحماية المتكافئة التي توفرها القوانين" [٢٣].

هـ- الحرية: هي القدرة على اختيار ما نريد وفي الوقت نفسه او في نفس الوقت التمتع بقدرة مماثلة على عدم اختيار ما نريد وأن كلمة الحرية تمثل معاني كثيرة يتصل بعضها بالسياسة لتحقيق العدالة في المجتمع [٢٤].

و- العقلانية: أن العقلانية هي سلوك يدعم المصالح الاقتصادية و يرفض جمود النظام و انه من تطور النظام الرأسمالي الذي بدأ يخلع عن التقدم طابع المسلمات الاخلاقية ويعطيه أساساً ومضموناً اقتصادياً [٢٥] .

ثانياً:- الجذور التاريخية للعدالة

إن العدالة كمفهوم ارتبطت عبر تاريخها الطويل بفكرة المساواة ، إذ أن العدالة لا تقتصر على العدالة بين الأفراد ومع بعضهم البعض وعلاقتهم بالدولة وإنما على عدالة الدولة في علاقاتها مع الأفراد من جهة اخرى ، إذ أن لكل حقبة زمنية جملة من المفاهيم عن العدالة وفق ما تراه معكوس من واقعها المعاش .

ويؤكد سقراط أن العادلين اوفر حكمة وفضلاً وأوفر قوة على العمل مجتمعين، أما الظالمين والمعتدين فهم خلافاً لذلك لا يقومون على العمل متكاتفين معاً ولو بلغ الظلم في نفوس الأفاضل حداً لاستحال عليهم الاتفاق، وبناءً على ذلك ينتهي سقراط إلى القول بأن من يحيا حياة العدالة فهو سعيد دائما خلاف لحياة الشقاء التي يحيّاها الظالم [٢٦] .

ويربط (أفلاطون) ظهور مفهوم العدالة بمقولة الانسان : (هذا لي) ، ففي مرحلة مدينة الفطرة حسب رأيه لم يعرف البشر مفاهيم الجور والظلم، لأن مفهوم الكل يحكم والكل يملك كانت هي السائدة مما جعل مسألة الخلاف بين أفراد الجماعة نظيف[٢٧]، ويؤكد أفلاطون أن تقسيم العمل هو العدالة ، وأن العدالة هي أن نملك ونتصرف في ملكنا الذي يخصنا [٢٨] .

ويرى (سقراط) أن العدالة هي بالطبع أعلى الاشياء الطيبة التي يقدرها من يسعى وراء السعادة الحقة، من أجل ذاتها، ومن أجل نتائجها، (اما ثراسيماخوس) السفسطائي فيرى أن العدالة هي تحقيق مصلحة الاقوى، ففي كل دولة يعد الخروج على القوانين ظلماً، والقوانين كلها توضع لخدمة مصالح الحكومة، والحكومة أقوى من الرعية، فالحق إذن للقوة [٢٩] .

أما العدالة عند (أرسطو) فهي لها معنى في سياق المنزلة الاجتماعية السياسية الواحدة أو في سياق مرجعي محدد، فالعدالة تكون بالتساوي بين الرجال المواطنين الأحرار، ففي فكره وفكر معاصريه لاعدالة في التساوي بين الرجال والنساء ولا الأحرار والعبيد، أو بين سكان مدينةٍ دولةٍ ما وسكان دولة اخرى، والعدالة هنا تعني التفاوت لا التساوي[٣٠]، فالعدالة كمطلب سياسي اجتماعي جاء من فيض فكرة عدالة الضرورة والحاجة، لأن كل دولة عند أرسطو من إذ الغاية هي توفير لاكتفاء الذاتي للمواطنين[٣١]، أما في العصور الوسطى فلقد كان لطغيان الفكر الكنيسي واستبداده باسم الدين والرب نفوذاً اجتماعياً انعكس على عدالة الضمير سلباً، ويشير ميكافيلي إلى أن العدالة جعلت أداة نحو ترسيخ هيبة الدولة وتمجيد الحاكم [٣٢] .

ويعتبر الفيلسوف الفرنسي الشهير (مونتيسكيو) في كتابه روح القوانين أن العدالة لا تمطر في النصوص بل في روحها، وومن ثم العدالة فهم وأعمال للعقل وليست مجرد حكم أو نص، كما أن الفيلسوف (كانط **Kant**) حاول أن يفهمها ضمن مقولات : الواجب، الكرامة،الحرية ثم يربطها بالمعيار الاخلاقي [٣٣] .

أما العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر فأنها تجسدت من خلال المفكر جون رولز الفيلسوف بجامعة هارفورد إذ طرح كتاب (نظرية العدالة) عام ١٩٧٢م، يناقض الليبراليين الإصلاحيون مع الليبراليون الكلاسيكون في للدولة كي تأخذ دورها في تحقيق الفرص في السوق لمصلحة الأفراد وتحقيق المساواة [٣٤] .

أما الفيلسوف الكندي ويل كيمليكا صاحب كتاب (أوديسا التعددية الثقافية) (**multicultural citizenship**) الذي أكد فيه على ضرورة بناء دولة التعددية الثقافية تتجاوز القومية الواحدة التي يهيمن فيها فكر بلون واحد يسعى إلى ابتلاع الجميع من دون النظر للخصوصيات وتنوع الثقافات وما يتعلق بها من حريات خاصة[٣٥]، محاولاً نظرية للدمج بين الحقوق الفردية والجمعية بين الدولة الليبرالية والدولة الجمهورية[٣٦].

المبحث الثاني :– العدالة في فكر جون رولز

المطلب الاول :– السيرة الذاتية والفكرية لجون رولز

ولد جون رولز في بلتيمو في الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٢١م، درس ثم درَّس بجامعة برنستان وكومل **Gomel** قبل أن يلتحق بجامعة هارفارد سنة ١٩٥٩م [٣٧] .

وبعد حصوله على الماجستير في الفلسفة من جامعة برنستون خدم جندياً في الجيش الامريكي في السنتين الاخيرتين من الحرب العالمية الثانية [٣٨] ، أول تعين له كان استاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بجامعة كورنيل في عام ١٩٦٠م [٣٩]، وعين بعد ذلك استاذ بجامعة هارفارد في عام ١٩٧٩م [٤٠] ، وفي ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢م أعلنت الجريدة الرسمية لجامعة هارفارد وفاه جون رولز [٤١] .

أثار جون رولز مؤلفات وموضوعات كانت مادة لنقاشات كبرى في الولايات المتحدة ، حينما نشر كتابه الأهم نظرية العدالة (theoriede lajustic) عام١٩٧١م [٤٢]، ونشر أيضاً العدالة والديمقراطية (justice democratic) عام١٩٩٣، والليبرالية السياسية عام ١٩٩٥م(liberalism politignefuf)[٤٣] ، وكتاب قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام عام ١٩٩٩ م[٤٤] .

إضافة إلى كتاب العدالة كإنصاف : اعادة صياغة الذي صدر سنة ٢٠٠١ [٤٥] .

المطلب الثاني :– العدالة في منظور جون رولز

١– مفهوم العدالة لدى جون رولز

في كتاب نظرية العدالة (theoy of just) ينطلق جون رولز (John Rawls) في تعريفه للعدالة بأنها المبدأ القائم على الانصاف(fariness) فالعدالة أن ينصف كل فرد الاخر في معاملته معه من جهة ، وينصف الفرد أفراد المجتمع في معاملته معهم من جهة اخرى [٤٦].

يرى جون رولز أن العدالة هي الفضيلة الاولى للمؤسسات الاجتماعية ، وهي الحقيقية للأنظمة الفكرية ... فالعدل عند رولز هو أساس الهيكل الاجتماعي [٤٧] ، فالعدالة عند جون رولز هي ((اتفاق مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة يتطلب وجود مصالح وثقافة مشتركة وجملة قيم تعاونية وعادات تفرض التزاماً أخلاقياً عليهم)) [٤٨].

وإن النزاع بين المساواة والعدالة مشكلة متواترة في المجتمعات الحرية وبصورة اخص في الولايات المتحدة الامريكية البلد الذي تتجاوز فيه الحرية مع تفاوت ولا مساواة كبيرة ، إذ أراد جون رولز مجتمع أفضل يوفر المصلحة والخير والمنفعة لمجموع المواطنين (أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد) بإذ أن جون رولز أراد أن تكون نظريته للعدالة أكثر انسجاماً مع المشاعر الاخلاقية [٤٩] .

وأن المجتمع الليبرالي عند جون رولز هو المجتمع الديمقراطي الليبرالي العادل بصورة معقولة الذي يتسم بثلاث سمات [٥٠] :

١- سمة مؤسساتية : أي ديمقراطية دستورية عالية إلى حد تخدم المصالح الاساسية للمواطنين.

٢- سمة ثقافية : أي وجود (مشاعر وجدانية مشتركة) بين المواطنون.

٣- ضرورة أن تتوافر في المجتمع الليبرالي طبيعة اخلاقية .

فلا يمكن تطبيق العدالة عند رولز إلا في جماعة معينة من الناس، أي يجب أن ننظر إلى كثرة الأشخاص كافتراض ضروري لإمكانية قيام العدالة [٥١] .

فالمادة الأولية للعدالة عند رولز هي البنية الأساسية للمجتمع، والطريقة التي تتوزع من خلالها المؤسسات الاجتماعية الرئيسة الحقوق والواجبات الاساسية، وتحدد تقسيم المنافع الناتجة عن الشراكة الاجتماعية [٥٢]، وانطلق رولز في عرض نظرية من وضع افتراضي، فقد تخيل تجمع أشخاص احرار اجتمعوا لاختيار القواعد والمبادئ التي ينبغي أن تقود بنية المجتمع وبوجه اخص توزيع الخيرات الاساسية (الحقوق،الحريات،الثروات،الخ) واعادة هيكلة المكاسب والتكاليف التي تنتج عن التعاون الاجتماعي [٥٣] .

٢- مبادئ العدالة في فكر جون رولز

إن المبادئ الاساسية للعدالة الاجتماعية في المجتمع العادل هو تلك الشروط التي توافق عليها الأطراف:

١- المبدأ الاول :- لكل شخص الحق ذاته لا يمكن إلغائه في ترسيمة من الحريات الأساسية المتساوية الكافية، وهذه الترسيمة منسقة مع غطاء الحريات ذاته [٥٤].

٢- المبدأ الثاني :- فيضمن عدم السماح بالتفاوتات المادية إلا عندما تكون في صالح الأشخاص الأقل حقاً، وومن ثم تكون مرتبطة بأوضاع اجتماعية مفتوحة للكل كذلك طبقاً لمبادئ تكافؤ الفرص [٥٥].

إذ يرى رولز أن تجاوز عتبة ما في التطور الاقتصادي، يجعل أي ربح للخيرات ذي منفعة هامشية أقل من تلك التي قد تضحي بها عندما تخاطر بالحقوق والحريات، أن أولوية المبدأ الذي يضمن أوسع حرية، والأولوية الممنوعة، في مجال تبرير المبادئ إلى القبول المفترض للمواطنين، يجعلان نظرية رولز نموذجاً لليبرالية[٥٦]،

لذا فأن رولز ضرورة أن يعرض هذان المبدأن وفق ترتيب ملزم، أي أنهما يعرضان بحسب معيار الاولوية، فيجب ان يستوفي مبدأ الحريات المتساوية قبل الركون إلى مبدأ المساواة في الفرص، إذ يقول المبدأ الاول سابق على المبدأ الثاني [٥٧] .

٣- فكرة حجاب الجهل عند جون رولز

يجابة جون رولز بطبيعة الحال بقضية أن كل شخص منا منجذب منطقياً إلى اختيار مبدأ يقوم عليه بالمنفعة بحسب وضعيته الاجتماعية ، فالإنسان الغني يعتقد أن الضرائب غير العادلة هي اجراءات اجتماعية، بينما يعتقد الشخص الفقير العكس، يتصور رولز وضعية افتراضية تقدم الظروف الضرورية لإجراء عادل [٥٨].

ستار الجهل لدى جون رولز هو الحجاب الذي يوحد الأفراد ويمنعهم من معرفة موقعهم الاجتماعي الذي يشغلونه طبقاً للجنس والعرق والقابليات وغيرها [٥٩] ، فلأفراد في حالة جهل تامة عن كل ما هو فردي أو شخصي يعود اليهم، أنهم يجهلون وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والمعرفي، وإلى أي جيل ينتمون وأي من المشاريع هم يخططون، أنهم يجهلون الأنظمة السياسية والدساتير والقانون [٦٠].

ستار الجهل حسب رولز، يجعل اختيار موحداً لتصور متميز للعدالة أمراً ممكناً فالأفراد شركاء عقلانيين يجهلون ما يجعلهم مختلفين بعضهم عن بعض "باقين على الحجج نفسها " إذا وجد أحدهم بعد تفكير ناجح أن تصورا ما للعدالة أفضل تصور آخر، فان الجميع يفضلونه في الوصول إلى اتفاق جماعي [٦١]، فالهدف من (حجاب الجهل) هو منع كل طرف من أن ينحاز إلى مصلحته الشخصية عن طريق اختياره مبادئ تكوينية تخدم أهدافه، فما دام كل فرد لا يعلم شيئاً عن أوضاعه الخاصة فلن يستطيع أن يطرح مبادئ يستفيد منها البعض على حساب البعض الآخر [٦٢]، فأن على هؤلاء الأشخاص حسب رولز أن يتوصلوا إلى أحد المبدأين الأول : هو مبدأ حرية المساواة الذي يرمي إلى ضمان حريات وحقوق متساوية للجميع، والمبدأ الثاني: ينقسم إلى مبدأ الاختلاف ، وإلى مبدأ تساوي الفرص، مبدأ الاختلاف وهو يقتضي بأن تكون التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية منظمة لصالح الأقل حظاً [٦٣]، أما مبدأ تساوي الفرص لكل شخص الفرص نفسها في الوصول إلى مختلف الوظائف

والوضعيات الاجتماعية ولهذا المبدأ الأسبقية على مبدأ الاختلاف ، ذلك لأنه يؤدي إلى التساوي في مجال الفرص لصالح تحسين الظروف المعينة لكل فرد [٦٤].

المبحث الثالث :– العدالة عند ويل كيمليكا

المطلب الاول :– أولاً : نبذة عن حيّاة ويل كيمليكا وأهم مؤلفاته

يعتبر ويل كيمليكا واحداً من اهم الفلاسفة في أمريكا الشمالية متخصص في قضايا الليبرالية السياسية ومفهوم المواطنة، نال شهادة الجامعية في الفلسفة من جامعة كونيز عام ١٩٨٤م [٦٥] .

وينتمي ويل كيمليكا إلى أوساط المفكرين الأكثر علماً بالفلسفة السياسية فيما وراء الأطلسي، أي القارة الامريكية، نال شهادة الدكتوراه من جامعة اكسفورد عام ١٩٨٧ م ، وشارك في تحرير عدد من الكتب والموسوعات والدوريات الفلسفية [٦٦] ، ويعتبر ويل كيمليكا من أهم المساهمين والمنظرين والفلاسفة الذين ساهموا في اثراء النقاش والتنظير حول العدالة والتعددية الثقافية، وكتابة "اوديسيا التعددية الثقافية " يعتبر من أهم ما كتبه [٦٧] .

ومن أهم مؤلفات استاذ الفلسفة ويل كيمليكا هي (الليبرالية والمجتمع والثقافة) عام ١٩٨٩م، و(الفلسفة السياسية المعاصرة) عام ١٩٩٠م، و(المواطنة متعددة الثقافة) عام ١٩٩٥م، و(البحث عن طريقنا: تأملات في العلاقات الاثنية الثقافية في كندا) عام ١٩٩٨م، و(القومية، التعددية الثقافية والمواطنة) عام ٢٠٠١م[٦٨].

ثانياً:– العدالة في منظور ويل كيمليكا

العدالة عند ويل كيمليكا وخاصة العدالة الاجتماعية تستند إلى مزايا الشفافية والأمانة ، إذ يقول ويل كيمليكا : "ينبغي الاستجابة لقيم مختلفة بهذا القدر كالعدالة والحرية والعدالة المشتركة من أجل الوصول إلى مجتمع عادل" [٦٩] .

يعتقد ويل كيمليكا أن ((أي نظرية في العدالة ينبغي أن تحدد ماهية أهتمامات الناس وأن ننظر اليها بصورة شاملة ، كذلك يجب أن تأخذ النظرية بالحساب ما

سيترتب على الاعتقاد بأن تلك الاهتمامات ذات أهمية متساوية))، وأن كمليكا يصوغ منظورة الليبرالي للعدالة بناءً على فكرة الجمع بين الاستقلال الذاتي والثقافة [٧٠] .

في كتاب "مواطنة التعددية الثقافية : نظرية ليبرالية عن حقوق الأقليات" ، يتحدث ويل كيمليكا عن التعددية الثقافية إذ يقول : "أنها مفهوم للالتزام السياسي ، إذ تضمن مبادئ الحرية الفردية والمساواة"، ويتحدث أيضاً ويل كيمليكا في هذا الكتاب عن حقوق الأقليات القومية والشعوب الأصلية [٧١] .

ويرى ويل كيمليكا أن المجتمع الدولي عجز عن مواجهة مشكلة الفئات والظروف التي تواجههم، وأن العلاقة بين العدالة والأمن تضمن القواعد والمعايير الدولية على صورة واعدة للمستقبل، إذ يعترف بالأقليات العرقية والسكان الأصليون على أنهم ممثلين شرعيون، وشركاء متساوية في الحكم في المجتمعات الديمقراطية[٧٢].

وإن الليبراليين عموما يعارضون منح أي حقوق للجماعات استنادا إلى الانتماء الثقافي للفرد إلى هذه الجماعة أو تلك ، نظراً لاعتقادهم بان منح الحقوق اعتمادا على الانتماء الثقافي يخلق بالضرورة تفاوتاً راسخاً ذَا طبيعة اعتباطية واخلاقية ما بين المواطنين وذلك توزيعهم فئتين احدهما هي فئة المواطنين من الدرجة الاولى والأخرى هي فئة المواطنين من الدرجة الثانية [٧٣] .

وبغية تلافي مثل هذا الوضع ، طرح الليبراليين المعاصرون فكرة حيادية الدولة والقائلة بوجوب عدم لجوء الدولة الى مكافئة او معاقبة اي معتقد من المعتقدات ذوات الصلة بالحياة الكريمة (**good life**) بل الحري بالدولة ان توفر ارضية محايدة حتى تتمكن مختلف التصورات المتضاربة عن الخير من الاستمرار والتطور فيها) [٧٤] .

كما يؤكد كيمليكا على حقوق الانسان وحقوق الاقلية وضرورة احترامها في النظام الدولي الجديد وكان يهدف من ذلك هو حماية حقوق الأقليات بطريقة تجعلها قادرة على تدعيم قوى العملية الديمقراطية وحكم القانون بدلا من تدعيم للحلفاء و الأعداء والفائزين والخاسرين باطار جديد للتعايش الديمقراطي والتعاون داخل الدولة متعددة العرقيات [٧٥] .

كما يؤكد كيمليكا أن حقوق الأقلية هي من الأمور الضرورية لتحقيق العدالة استنادا إلى وجهة نظر رولز نفسه القائلة : "أن العدالة تتطلب ازالة أو التعويض عن أشكال الحرمان الاعتباطية وغير المتحقة ، وخصوصا إذا كان الحرمان بليغاً ونافذاً ومستمراً منذ لحظة الولادة، وإذا لم يشمل هذا التعويض على الحقوق الجماعية ، فلن يجوز إعطاء الأقليات الثقافية مقدرة إعطاء الأكثرية نفسها على العيش والعمل اعتماداً على ثقافتهم ولغتهم" (٧٦) .

هذا التفاوت يمكن النظر إليه من زاوية كونه حرماناً بليغاً واعتباطاً أخلاقياً شأنه شأن التفاوتات العرقية والطبقية التي كثيراً ما يعني بها الليبراليون بصورة عامة، وبناء على هذا المنظور، يلاحظ أن كيمليكا يقوم تبيانه ماهية الثقافة وأهمية الانتماء الثقافي ضمن بناءة الفكري، بالعمل على اشتقاق الحقوق الجماعية التي تحمي الجماعة الثقافية من اهتمامات الجماعة ومصالحها عينها (٧٧).

وتأسيساً على ما تقدم ، يعمل كيمليكا على جعل منظوره الثقافي عن العدالة قائماً على مبدأين رئيسين هما الحرية الثقافية والمساواة الثقافية :-

أ- الحرية الثقافية :- أي أن يكون الفرد قادراً على اتخاذ قراره بشأن الكيفية التي يريد بموجبها عيش حياته، أي بعبارة آخرى اقتناع الفرد أن أختياراته غير معصومة من الخطأ، وومن ثم هي قابلة للتعديل (**revisabel**) (٧٨) ، ويقول وَيَل كيمليكا : " أننا إذا قسنا مؤشرات الأساس الديمقراطي في الغرب مثل الحرية الثقافية والسلام والرخاء الاقتصادي ، نرى أنه لم تتقدم أي من الدول التي سلكت طريق التعددية الثقافية إلى الحرب الأهلية أو إلى الفوضى أو واجهت انقلابات عسكرية أو عانت من انهيار اقتصادي، بل على العكس كانت أكثر المجتمعات سلاماً واستقراراً ورخاء على الارض"(٧٩).

ب- المساواة الثقافية :- أن كيميلكا يحاول سد ثغرة قد أهملها راولز في نظريته عن العدالة إذ بموجب الاخيرة يغدو من الانصاف أن يحظى الأفراد بحصصٍ متساوية من المنافع الرئيسية طالما أن حالة اللامساواة هذه لم تكن ناجمة عن جهود الفرد

واختياراته ، وأن التفاوت يتمد ليشمل الانتماءات الثقافية إلى جانب التفاوتات الاجتماعية [٨٠] .

فسياسات الدولة في مجالات التعليم واللغة والمواطنة والتوظيف الحكومي تصب جميعاً وبصورة منظمة في صالح لغة الأكثرية وثقافتها وتلحق الضرر والحرمان بلغة الأقلية وثقافتها ، ولذلك فان حقوق الأقلية، كحق المطالبة بالأرض وصلاحية حق النقض (veto) واستخدام اللغة الأم يمكن ان تساعد جمعياً في معالجة الضرر والحرمان عن طريق تجنبها للأقليات الثقافية من الوضوع في حال من الضعف والاستسلام لقرارات الأكثرية وسياسات الدولة تلك [٨١] .

وإن التعويض عن الحرمان الثقافي لا يشمل سائر الجماعات الثقافية، وأنما يشمل لدى كيمليكا الأقليات القومية دون غيرها، لأن الأقليات القومية قد اجبرت على الاندماج في الدولة –الامة، بخلاف المهاجرين الذين اختاروا بإرادتهم التخلي عن ثقافتهم، إذ هاجروا إلى البلد الجديد [٨٢] .

أي أن ويل كيمليكا يهدف من وراء منظورة للعدالة إلى تحقيق التوازن بين أهمية الفرد، واهمية الجماعة أي بين الحرية الفردية والانتماء الثقافي، لأن المجتمع مكون اصلا من أفراد وجماعات ثقافية لا الافراد وحسب [٨٣] .

المطلب الثاني :– نقد العدالة عند جون رولز وويل كيمليكا

إن نظرية العدالة لجون رولز في خطوطها العريضة لا تخلو من الضعف والصعوبة القائمة في نظرية العدالة هي أن رولز عندما قدم نظرية سنة ١٩٧١م صرح بأنها نظرية جامعة، وبهذه الصفة دخلت في تنافس مع التصورات الجامعة الاخرى مثل النزعة المتعالية الكانطية [٨٤].

وأن مجال انطباق العدالة صعب التطبيق، لأنه لا ينطبق إلا على حزب معين من المجتمعات، أي تلك التي يسميها الديمقراطيات الدستورية أو الليبرالية، ولذلك تخلى رولز عن خيالاته البعيدة عن الواقع وفرضت عليه " واقعية التعددية " التخلي بالأساس عن ادعاء النظرية بأنها جامعة [٨٥] .

ويسجل ويل كميليكا أن هدف الفلاسفة الليبراليين تجاوز النفعية ، وبالأخص نظرية العدالة الاجتماعية لـ(جون رولز)، والدافع أن نظرية (رولز) كما يلخصها ويل كيمليكا تراوح بين النفعية والمساواة وتؤدي إلى تفاوتات غير مقبولة [٨٦] .

كما يرى ويل كيمليكا أن نظرية جون رولز تهمل كون الفاعلين الأفراد ليس بإمكانهم ممارسة القرارات التي عينها المثال الليبرالي حول الشخص و نجاحه القدرة على الاختيار، إذا لم يكونوا ضمن سياق اجتماعي يمنحهم مجموعة من خيارات الحياة، إذ يستحيل أن يتم الاختيار من فراغ، مما يستلزم أن يكون الفاعل في سياق اختيار، والثقافات الوطنية على وجه الخصوص هي التي تمثل في نظر كيملكا، مثل هذه السياقات [٨٧] .

فضلا عن ذلك، فأن حماة التعددية الثقافية مثل ويل كيمليكا وبيخو ياريخ، ينتقدون نظرية جون رولز عن العدالة، فينتقد وويل كيمليكا نظرية رولز من زاوية أنها تباين الهويات في الدولة – الامة بعدها حقيقة جوهرية يجب التعامل معها على نحو ما هو كائن [٨٨] .

ويتفق (ياريخ) مع فكرة ويل كيمليكا هذه، إذ يرى الاول (أن مجتمع رولز يناهض التعددية، إذ أن رولز شأنه شأن الكثير من الليبراليين، يبدي حساسية واضحة في هذا الخصوص تدفعة إلى القبول بالتعددية الاخلاقية دون التعددية الثقافية) ، إذ أن هذا المجتمع ، يأخذ في عين الاعتبار مصالح الجماعات الثقافية، مثل السكان الاصليين والأقليات القومية والاثينية والمهاجرين [٨٩] .

وتأسيا على ما تقدم، يؤكد ويل كيمليكا أن تجاهل نظرية رولز لقيمة أهتمامات جماعة معينة ، مثل أهتمام الجماعة الثقافية بالاعتراف والهوية واللغة الانتماء الثقافي، أو التقليل من شأن هذه الاهتمامات من قبل الدولة، سيؤدي إلى شعور أعضاء تلك الجماعة بالضرر حتى إذا تم احترام حقوقهم المدنية والسياسية الاساسية[٩٠].

أما (روبرت نوزيك) [*] فقد رآى أن دور الاستحقاق الفردي هو حق مركزي في التصور الليبرالي للمساواة ، حق غائب أو ضعيف جداً على الاقل في العدالة كإنصاف[٩١]، إذ تستبعد نظرية رولز كما يلاحظ (فرانسوا يترى **F–Terre**) تضحيتن تضحية الأكثر حرماناً باسم الفاعلية الاقتصادية وهو ما يعود إلى التنديد بـ

تضحية الأكثر حرماناً باسم الفاعلية الاقتصادية وهو ما يعود إلى التنديد بـ "الليبرالية المتوحشة" وتضحيتهم (الأكثر حرماناً) باسم العدالة الاجتماعية [٩٢] ، ولهذا رآى (روبرت نويزك) أن رولز يعمل على تقليص نطاق الحرية بشكل كبير لصالح المساواة في ذات الوقت فانه يتيح السبيل أمام انتهاك حق التملكproperty (light of) من خلال زيادة الضرائب على الاثرياء بغية مساعدة الفقراء أي الأفراد الأقل انتفاعاً في المجتمع [٩٣] .

أما (ريمون بوردون) استاذ علم الاجتماع بجامعة السوربون يعتقد أن المبادئ المتبناة من من قبل (جون رولز) غير متوافقة مع احكام المعنى العام ، وهكذا حسب رولز يكون المجتمع الذي فيه فوارق قليلة بين الأكثر غنى والأكثر فقراً ، ويرى أنه لا عدالة في المجتمع الذي توجد فيه فوارق كبيرة بينهما [٩٤] .

أما مايكل والز [*] فينتقد الطابع التجريدي لبناء رولز، وغياب العلاقة بينه وبين الحقيقة الفعلية لجماعة إنسانية ما، وأنه يؤكد لا يوجد مبدأ وحيد للعدالة، ولكن توجد مبادئ متعددة يكون كل منها قابلاً للتحقيق ضمن دائرة نوعية من الحياة الاجتماعية [٩٥] .

نظرية ويل كيمليكا عن العدالة تعرضت هي الآخرى للنقد، إذ أن كيمليكا أسند فكرته عن العدالة إلى الطروحات التي سبق وأن تبناها جون رولز، وخاصة في مسألة المساواة في الموارد ضمن نطاق الدولة – الأمة[٩٦]، وكذلك فأن نظرية ويل كيمليكا عن العدالة تؤدي إلى أجبار الجماعات الثقافية وخاصة الأقليات القومية على الاندماج ثقافياً حتى وأن لم تكن هذه الجماعات راغبة أصلاً في فرض قيمتها وتقاليدها على الجماعات الآخرى [٩٧] .

الخاتمة

إن العدالة أصبحت تطرح اليوم ضمت سياقات عالمية جديدة وأصبح لها صدى واسع إذ طرحت كقضية هامة بدأً بالفلاسفة اليونانيين (سقراط وأفلاطون وأرسطو) وصولا إلى الوقت الحاضر والمفكرين المعاصرين

والحاليين مثل ويل كيمليكا إذ أنها أصبحت سمة أساسية من سمات المجتمع الديمقراطي، وبالدرجة الأساس تعتمد العدالة كما طرحها الفلاسفة على وعي الأفراد والمجتمع بحقوقهم ، لأنه إذا لم يكن لديهم وعي كافي لا يطالبون بحقوقهم، أمثال جون رولز إذ كان كتابة نظرية في العدالة هو احد النصوص المعاصرة الأكثر شهرة في حقل الفلسفة الاخلاقية ، النظرية والسياسية لاسيما وان شهرته ذاع صيتها بعد ترجمة الكتاب الى عدة لغات ، ويعد إسهام كبير في الفكر الغربي المعاصر ، إذ حاول ان يقدم فكرة هي ان العدل هو الفضيلة الاولى التي يمكن ان توصف بها المؤسسات الاجتماعية، كما حاول التوصل إلى مبادئ للعدل يمكن أن تخفف من الظلم الذي ينشر في العالم فقدم عرضاً او إطار للقيم العظمى مثل فكرة العدالة كأنصاف والمساواة المنصفة والمساواة السياسية والحريّة المدينة ، والتي حاول من خلالها أن يقدم مفهوم للعدالة في نظام دستوري لمجتمع ديمقراطي يوفر العدالة لأفراده ، اما المفكر المعاصر الاخر هو وَيْل كيمليكا الذي دعا إلى الحرية والمساواة ودافع عن الأقليات في المجتمعات الأوربية ودعا إلى تعويضها عن ما لحق بها من اضطهاد وحرمان وظلم ، بسبب سيطرة الأكثرية الثقافية وهيمنتها على المجتمع ، فكانت العدالة من وجهة نظره هي الحل الذي يعالج مشاكل الجماعات المتعددة الثقافات والأقليات، ولهذا ركز كيمليكا في منظورة الخاص عن العدالة على الرؤية الشفافة والمساواة الثقافية، التي رآى أن جون رولز قد أهملها في نظريته الخاصة عن العدالة، وتبعاً لذلك فقد أشار كيمليكا إلى التعدد الثقافي الذي له أهمية كبيرة في فكره ، فلقد ركز على أهمية الحقوق الجماعية الخاصة بالجماعة الثقافية ، لأنها سبب بقائها وكما دعا إلى احترام الانتماءات الثقافية للأفراد وعدم التقليل من شانها ، فالعدالة عند ويل كيمليكا هي أن تتمتع الأقلية والأكثرية بحقوق ثقافية متساوية وممارسة هذه الحقوق بحرية ومساواة ودون تحيز لجماعة معينة على حساب جماعة آخرى ، ولهذا يرى كيمليكا أن المساواة وخاصة المساواة القانونية تودي إلى تذويب

الاقليات القومية والجماعة الصغيرة ولن تساعدها ، بل على العكس سوف نذوب في ثقافة الأكثرية المهيمنة، لذلك كانت نظريته للعدالة تقوم على التنوع الثقافي الذي يحترم حقوق الأقليات الاثنية والجماعات الصغيرة .

الاستنتاجات

إن أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، هي أن مفهوم العدالة من خلال تفسير المفكرين والفلاسفة لها هي تعكس ظروف وبيئة المجتمع الذي عاشوا فيه ومن خلال تركيز هذا البحث على العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر عند المفكر جون رولز والمفكر وويل كيمليكا تم التوصل إلى النتائج التالية :-

١- لقد نظر جون رولز إلى العدالة من زاوية اخلاقية، أي بسبب اختلافات الافراد وكيفية فهم إلى الخير والتسامح والمحبة والعيش بسلام في مجتمع أمن، أما ويل كيمليكا فلقد نظر إلى العدالة من زاوية ثقافية، فقد أكد على أهمية التعدد الثقافي ودعا إلى مجتمع متعدد الثقافة ويضم جميع الخدمات المختلفة دون انصهارهم وذوبانهم في ثقافة واحدة (أي ثقافة الأكثرية في المجتمع) .

٢- مجتمع جون رولز يختلف عن مجتمع ويل كيمليكا، إذ يرى أن جون رولز دعا إلى مجتمع احادي الثقافة (مجتمع محايد عرقياً) والذي بسببه اتخذ دعاة التعددية واعتبروا مجتمع ضعيف، لأنه يؤدي إلى اندماج الاقليات تحت ثقافة الاكثرية، أما ويل كيمليكا فلقد كانت فكرته هي وجود مجتمع فيه تعددية ثقافية وتكون فيه حقوق وحريات الافراد والجماعات مصونة ولا تذوب في المجتمع .

٣- نظرية العدالة لدى جون رولز هي نظرية تصلح لمجتمع تسوده ثقافة واحدة (مجتمع متجانس) ، وليس مجتمع فيه ثقافات مختلفة وجماعات متعددة، فهي نظرية مثالية أي أنها تصور مجتمع عادلاً بالشكل الأمثل ، أما نظرية العدالة عند ويل كيمليكا فأنها نظريته هي لمجتمع متعدد الثقافات، يكون

للأفراد فيه حقوق مدينة وسياسية وحقوق ثقافية، لذا فأن نظرية ويل كيمليكا تبدو واقعية أكثر، لأن أكثر المجتمعات في العالم هي خليط من الثقافات المتعددة فتضم السكان الاصليين والمهاجرين وغيرهم .

Abstract:-

Justice as a term is against injustice and injustice, and it aims to prevent evil inherent in injustice by applying a set of rules, whether the norms or laws, and justice attracted the attention of thinkers since ancient times and the middle and modern, justice was the focus of their attention, and the philosophers put several theories to explain Justice, one of these philosophers is the American philosopher John Rolls, who introduced a special concept of justice in his book in 1971 (a theory of justice), which caused a sensation in the philosophical, social and political circles, and divided the intellectuals to the supporters and opponents, and that the uproar was proof of proof Importance This book, and then presented the book of justice as a half-redrafted in 2001, in which many of the perpetrators of justice, while the other contemporary thinker who dealt with the idea of justice is the Canadian philosopher Wil Kimlika, who looked at the justice from a cultural angle, and tried to provide a special concept of justice In his book "Odessa multiculturalism," in which he spoke about justice, multiculturalism and tolerance, Will Kamika cautioned about the importance of the rights of the minority suffering injustice. He pointed to the tyranny of the majority in democratic politics and the blurring of the features and rights of the minority.

(1) نقلاً عن سميرة دخيل الله محمود الأورزدي ، العدل فب النحو العربي، رسالة ماجستير (منشورة) ، جامعة أم القرى ، كلية علوم اللغة ، مكة المكرمة ، ٢٠٠٦، ص١٤.

(2) نقلاً عن جابر زايد السميري، لفت النظر لما في مفهوم العدل الالهي عند المعتزلة من المآخذ والخطر على العقيدة والنظر، مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) ،المجلد الخامس عشر، العدد الاول، غزة ، ٢٠٠٧، ص ١٣٧.

(3) نقلاً عن احمد عدنان عزيز الميالي، العدالة الاجتماعية عند الإمام علي أبن أبي طالب ((علية السلام)) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٧، ص ٤ .

(٤) مراد وهبة، المعجم الفلسفي ، ط٥، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ٤٠٥ .

(5) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات ، د.ط ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ، ١٩٣٨، ص ١٢٨.

(6) عزمي بشارة، مداخل بشأن العدالة : سؤال في السياق العربي المعاصر، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية ، العدد ١، المجلد الأول ، الدوحة ، صيف ٢٠١٣ ، ص ١٠ .

(7) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة ، ط١ ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤٧ .

(8) المصدر نفسه ، ص ٢٤٧.

(9) احمد جمال الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية ، ط١ ، مكتبة الكندي ، أربد ، ١٩٨٨ ، ص ١٧٥.

(10) علي خليفة ، نظرة الى القضاء في الاسلام ، مجلة التوحيد ، طهران ، العدد ٣٤ ، ١٩٨٨، ص ١٢٨.

(11) بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة، ط١،الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠٠٩، ص١٦٢.

(12) إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي، د.ط، الهيئة المصرية لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ،١٩٨٤، ص ٢٦.

(13) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات، د. ط، د. ن، قويسنا ، ٢٠٠٥، ص ٤١٥ .

(١٤) احمد عدنان عزيز الميالي، العدالة الاجتماعية عند الإمام علي أبن أبي طالب ((علية السلام))، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣ .

(15) الشيخ يوسف ، غياب العدالة مرهون بغياب شفافية القانون ، مركز آفاق للدراسات والبحوث ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع التالي : www.afaak.com .

(16) فرانك بيلي ، مصحح بلاكويل للعلوم السياسية، ط١، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٤ ، ص٢٣.

(17) المصدر نفسه ، ص٢٣٦.

(18) بومدين بوزيد ، فلسفة العدالة في عصر العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥-١١٦.

(19) فرانك بيلي ، معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٧-٢٣٨.

(20) شيماء ابراهيم، العدالة الاجتماعية، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع التالي: anntr/new/show subject.aspx,id=11970

(21) المصدر نفسه .

(22) جورج غوردويشتي ، بوردون ، سلسلة أعلام الفكر الغربي المعاصر، ترجمة إبراهيم العريس ، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٦، ص ص ١٧٥-١٨٠ .

(23) فرانك بيلي ، معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٨.

(24) احمد جمال الظاهر ، دراسات في الفلسفة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

(25) ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٣.

(26) احمد جمال الظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٩.

(27) بومدين بوزيد، فلسفة العدالة في عصر العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤.

(28) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(29) نظلة الحكيم ومحمد مظهر سعيد، جمهورية أفلاطون، ط٢، دار المعارف بمصر، القاهرة، د.ت، ص ص٤١-٥١.

(30) عزمي بشارة ، مداخلة بشأن العدالة : سؤال في السياق العربي المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥.

(31) بومدين بوزيد ، فلسفة العدالة في عصر العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩.

(32) المصدر نفسه، ص٣٦-٣٧.

(33) المصدر السابق، ص ٣٧ .

(34) مظهر محمد صالح ، الطبقة الرثة والاستبداد الشرقي في العراق، د.ط ، ضمن سلسلة أبحاث ودراسات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠١٥، ص١٨ .

(35) محمد قبيلات ، جاستون ترودو والدولة العالمية الجديدة متعددة الثقافات ، صحيفة العراب ، العدد ١٠٠٩٧ لندن ، ١٢٠١١/١٤/١٥، ص ١٢.

(36) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ضمن سلسلة علم المعرفة العدد (٣٧٧) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،ج١، ٢٠١١، ص٢٧٢.

(37) جان فرانسوا دوريتي ، فلسفات عصرنا : الفلسفة الغربية المعاصرة : تياراتها ، مذاهبها ، اعلامها ، وقضاياها ، ترجمة ابراهيم صحراوي ، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص٢٠٦.

(38) جون رولز، قانون الشعوب وعود الى العقل العام ، ترجمة محمد خليل ،ط١، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص١٤.

(39) هالة صدقي ناصر الساعدي ، الليبرالية والآخر في فكر جون رولز دراسة تحليلية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الكوفة ،كلية الآداب ، ٢٠١١ ، ص ٤٨.

(40) المصدر نفسه، ص٤٨.

(41) المصدر نفسه ، ص٤٨.

(42) جان فرانسو دويتي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٦.

(43) المصدر نفسه ، ص٢٠٧.

(44) عادل صابر راضي ، الفكر الليبرالي السياسي المعاصر (جون رولز انموذجاً) مجلة الفلسفة ، العدد العاشر الجامعة المستنصرية ،كلية الآداب – قسم الفلسفة ، ٢٠١٣، ص ٩٠.

(45) جون رولز ، العدالة كأنصاف اعادة صياغة ، ترجمة حيدر حاج اسماعيل ، ط١، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ،٢٠٠٩،ص١١١.

(46) احمد جمال الظاهر ، دراسات في الفلسفة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٢.

(47) عادل صابر راضي ، الفكر الليبرالي السياسي (جون رولز انموذجاً) ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٥.

(48) علي تنيات ومحمد بلعزوقي ، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) ، المجلد ٢٨ ، الاصدار (٥) ، نابلس ٢٠١٤ ، ص١٢٢٣.

(49) جان فرانسو دوريتي ، فلسفات عصرنا : الفلسفة الغربية المعاصرة : تياراتها ، مذاهبها ، اعلامها ، وقضاياها ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٥–٢٠٦.

(50) جون رولز ، قانون الشعوب وعود الى فكرة العقل العام ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣–٤٥.

(51) جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل،ط١،الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،٢٠١١، ص٤٦.

(52) المصدر نفسه ، ص ٤٣.

(53) بومدين بوزيد ، فلسفة العدالة في عصر العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٢.

(54) عادل صابر راضي، الفكر الليبرالي السياسي المعاصر (جون رولز انموذجا)، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(55) دانيال فاينشتوك، الفلسفة السياسية، ترجمة يوسف تبيس، مجلة رؤى تربوية، العدد الثاني والثلاثون ، فلسطين ، ٢٠١٠، ص ص ٨٤–٨٥.

(56) المصدر نفسه، ص٨٥.

(57) عادل صابر راضي، مصدر سبق ذكره ، ص١٠١.

(58) جان فرانسو دوريتي، فلسفات عصرنا : الفلسفة الغربية المعاصرة : تياراتها ، مذاهبها ، اعلامها، وقضاياها، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢٠٧-٢٠٨.

(59) مظهر محمد صالح ، الطبقة الرثة والاستبداد الشرقي في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩.

(60) دانيال فاينشتوك ، الفلسفة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٣.

(61) جان فرانسو دوريتي ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٨.

(62) المصدر نفسه ، ص١٤٥.

(63) بومدين بوزيد ، فلسفة العدالة في عصر العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٥.

(64) جان فرانسو دوريتي ، فلسفات عصرنا : الفلسفة الغربية المعاصرة : تياراتها ، مذاهبها، اعلامها ، وقضاياها ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٩.

(65) احمد الخليل ، المفكر الكندي ويل كيمليكا .. لابد من اعادة الوجه الإنساني لليبرالية ، صحيفة تشرين الالكترونية، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع التالي:

Lush green News.syltishhreen/ public Read /65465.

(66) سبحان السواح ، المفكر الكندي ويل كيمليكا ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)على الموقع التالي: **Aleftoday info/articl/.phpid** .

(67) ويل كيمليكا ، أوديسا التعددية الثقافية : سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٧.

(68) احمد الخليل ، المفكر الكندي ويل كيمليكا ... لابد من اعادة الوجه الانساني الليبرالي ، مصدر سبق ذكره .

(69) جان فرانسو دوريتي ، فلسفات عصرنا: الفلسفة الغربية المعاصرة : تياراتها ، مذاهبها ، اعلامها ، وقضاياها ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠١.

(70) حسام الدين علي مجيد ، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الاندماج والتنوع ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص٢٣٣.

(71) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع ،ج١، مصدر سبق ذكره ، ص١٠.

(72) المصدر السابق ، ص٢٥.

(73) حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر (دراسة في نموذج ويل كيملكا)، اطروحة دكتوراه (منشورة) ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ،كلية القانون والعلوم السياسية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧٨.

(74) المصدر نفسه ،ص ١٧٨

(75) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية : سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ضمن سلسلة عالم المعرفة العدد (٣٧٨)، المجلس الوطني اللثقافة والفنون والآداب، الكويت،ج٢،٢٠١١، ص ١٠.

(76) نقلاً عن حسام الدين علي مجيد ، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٠-٢٤١.

(77) المصدر نفسه ، ص٢٤١.

(78) حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر (دراسة في نموذج ويل كيملكا)، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٣.

(79) ويل كيمليكا، أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ج١، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

(80) المصدر السابق ، ص١٨٦.

(81) المصدر نفسه، ص١٨٦ .

(82) حسام الدين علي مجيد ، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٧

(83) المصدر نفسه ، ص٢٤١ .

(84) بومدين بوزيد ، فلسفة العدالة في عصر العولمة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٧.

(85) المصدر السابق ، ص١٤٧.

(86) جان فرانسو دوريتي، فلسفات عصرنا: الفلسفة السياسية المعاصرة: تياراتها، مذاهبها، اعلامها، وقضاياها، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.

(87) دانيال فاينشتوك ، الفلسفة السياسية ، مصدر سبق ذكرة ، ص ٨٨.

(88) حسام الدين علي مجيد، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر (دراسة في نموذج ويل كيملكا) ، مصدر سبق ذكرة ، ص ١٧١.

(89) حسام الدين علي مجيد ، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع مصدر سبق ذكرة ، ص٢٣١.

(90) المصدر نفسه ،ص٢٣٩.

(*) روبرت نوزيك :– وهو مفكر ينتمي إلى تيار اليمن الليبرالي، ويعمل استاذ بجامعة هارفورد ويتعبر من خصوم جون رولز الاشداء .

(91) مايكل ج ساندل ، الليبرالية وحدود العدل، ترجمة محمد هناد ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ١٣٨.

(92) جان فرانسو دوريتي ، فلسفات عصرنا : الفلسفة الغربية المعاصر : تياراتها ، مذاهبها ، اعلامها ، وقضاياها ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٩.

(93) حسام الدين علي مجيد ، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر (دراسة في نموذج ويل كيملكا) ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٠.

(94) جان فرانسو دوريتي ، فلسفات عصرنا : الفلسفة الغربية المعاصر : تياراتها ، مذاهبها ، اعلامها ، وقضاياها ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٠.

(*) مايكل والز :– وهو مفكر ينتمي إلى تيار اليسار الليبرالي، وهو استاذ في العلوم السياسية في معهد برنستون للدراسات المتقدمة .

(95) جان فرانسو دوريتي ، فلسفات عصرنا : الفلسفة الغربية المعاصر : تياراتها ، مذاهبها ، اعلامها ، وقضاياها ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١١.

(٩٦) حسام الدين علي مجيد ، حسام الدين علي مجيد ، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر (دراسة في نموذج ويل كيملكا) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٥ .

(٩٧) المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ .